الأمم المتحدة

A/ES-10/1006–S/2024/599

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 August 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 8 آب/أغسطس 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

دع التاريخ يسجل – فقد دأبت إسرائيل منذ 10 أشهر على ارتكاب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني، ودأبت بأفعالها، لا سيما في قطاع غزة، على انتهاك كل محظور من محظورات اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وعلى مدى 10 أشهر، شاهد العالم هذه الإبادة الجماعية المروعة، وشهد أبشع الفظائع، ومع ذلك لم يتحرك لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين، متخلياً عن أكثر الالتزامات قدسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة وعن تعهداته بموجب القانون الدولي العرفي، على أن هذه الالتزامات والتعهدات ملزمة لجميع الدول.

وعلى مدى 10 أشهر، استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي، تحت قيادة مباشرة من رئيس الوزراء الإسرائيلي ومسؤولين سياسيين وعسكريين إسرائيليين آخرين، الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين بشكل ممنهج، مستخدمة كل أشكال الأسلحة الفتاكة في محاولة سافرة لمعاقبتهم وإيذائهم والتسبب في تدميرهم على أساس وضعهم القومي والعرقي والإثني والديني كجماعة، أي وجودهم كفلسطينيين.

وعلى مدى 10 أشهر، ارتكب الجنود الإسرائيليون بشكل وحشي ومتعمد، في جملة أمور أخرى، أعمال الإبادة الجماعية التالية: (أ) قتل عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين؛ (ب) إلحاق أضرار جسدية وعقلية خطيرة بهم تؤثر على جميع السكان وتؤدي إلى إضعافهم؛ (ج) تعريضهم عمداً لظروف معيشية تهدف إلى تدميرهم جسدياً، بوسائل منها الحصار، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء (مما يسبب الجوع والمجاعة) والمياه وغيرها من ضروريات الحياة، وتدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات، وبالتالي حرمانهم من الرعاية الطبية، مما يؤدي إلى موت الآلاف متأثرين بجراحهم، ويؤدي إلى بتر أطراف الآلاف منهم ويزيد من انتشار الأمراض، بما في ذلك التهابات الجهاز التنفسي

24-14417 (A) 160824 190824

الرجاء إعادة استعمال الورق

والجلد، وشـــلل الأطفال وغير ذلك من الأمراض المعدية؛ (د) فرض تدابير تعيق الولادات وتعرض حياة النساء الحوامل والأطفال الحديثي الولادة والأمهات للخطر، وقد هلك العديد منهم في هذا الهجوم الإسرائيلي؛ (هـ) نقل الأطفال الفلسطينيين قسراً واختطافهم واحتجازهم دون معرفة مكان وجودهم، وحرمانهم من الاتصال بذويهم وتعريضهم لجميع أشكال سوء المعاملة الجسدية والنفسية، بما في ذلك أعمال التعذيب المشينة.

إن إسرائيل ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة وسائر أنحاء فلسطين المحتلة على نحو غير مسـبوق من حيث النطاق والحجم؛ وقد اعتُبرت الفظائع التي ترتكبها على أنها، في جملة أمور أخرى، "تشـين إنسـانيتنا المشـتركة" وتحوّل غزة إلى "مكان يسـود فيه الموت ويخيم عليه اليأس" وإلى "مقبرة للأطفال".

فقد دأبت إسـرائيل، على مدى 10 أشـهر، على اسـتهداف المدنيين الفلسـطينيين دون رادع وبلا هوادة، وطاردتهم على امتداد غزة من أقصاها إلى أقصاها، وشردت قسراً 1,9 مليون شخص، أي جميع السـكان تقريباً، وانتهكت كل قاعدة من قواعد القانون الدولي التي وضـعت لحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح.

وعلى مدى أكثر من 10 أشهر، قام الجنود الإسرائيليون بتشويه الرضع والأطفال الفلسطينيين وبتر أطرافهم وقتلهم، وسحقوا الآلاف منهم تحت أنقاض منازلهم وأماكن لجوئهم، باستخدام الصواريخ أو الهجمات بالقنابل الواحد تلو الآخر وبشـن الهجمات بالطائرات الحربية أو الطائرات المسـيرة الواحدة تلو الأخرى. وقد قتل هؤلاء الجنود أمهات وآباء، مما أدى إلى تيتم ما يقدر بـ 000 20 طفل، وقد تُرك بعضهم دون فرد واحد من أفراد الأسرة على قيد الحياة. لقد ذبحوا عائلات فلسطينية بأكملها، وقضوا على ما يصل إلى أربعة أجيال في مئات الحالات، بل وقتلوا عائلات كانت تحتمي في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ظل الأمان الذي يفترض أن يوفره علم الأمم المتحدة.

وعلى مدى 10 أشـهر، هاجم الجيش الإسـرائيلي بشـكل منهجي العاملين في المجال الإنسـاني والطبي والصـحفيين. وقد قُتل ما لا يقل عن 203 من موظفي الأونروا، غالبيتهم من المعلّمين، كما قُتل أو أصـيب المئات من العاملين في المجال الإنسـاني وفي مجال الرعاية الصـحية، بمن فيهم الأطباء والممرضون والمسعفون. كما قُتل ما لا يقل عن 113 صحفيًا وإعلاميًا فلسطينيًا، إلى جانب عشرات المدنيين الآخرين الذين حاولوا نقل الأخبار من غزة، في محاولة سـافرة لفرض تعتيم إعلامي على غزة وإسـكات الأصوات الفلسطينية لمنعها من فضح الجرائم الإسرائيلية البشعة.

وعلى مدى 10 أشهر، استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي الشباب الفلسطيني، ولا سيما الرجال منهم، بالقتل والأسر، حيث أسرت أكثر من 000 10 فلسطيني منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وزجت بهم في معسكرات الاعتقال والسجون الإسرائيلية، وأخضعتهم لإذلال شديد، وأجرت معهم استجوابات عنيفة، وجعلتهم عرضـة للإهمال الطبي، وكبلت أيديهم وأرجلهم، مما تسـبب في إصـابات مبرحة اسـتدعت بتر أطرافهم، وعرضـتهم لغير ذلك من الأعمال الوحشـية والتعذيب، بما في ذلك الاغتصـاب، أو الاغتصـاب الجماعي في بعض الحالات، للرجال والنسـاء على حد سـواء، وغالبًا ما كان ذلك باسـتخدام أشـياء مادية تسببت في إصابات بالغة في أجسادهم وأعضائهم وأدت إلى دخول بعضهم إلى المستشفى ووفاة آخرين.

وعلى مدى 10 أشهر، ظلت قوات الاحتلال الإسرائيلي تعربد في كل أنحاء قطاع غزة، في الشمال والوسـط والجنوب، وتعيث خرابًا في كل منطقة من مناطقه. لقد دمرت مئات الآلاف من المنازل، مما جعل

غالبية السكان بلا مأوى ومشردين ومعدمين، ودمرت البنية التحتية المدنية الحيوية، مثل منشآت وشبكات المياه والصرف الصحي، بما في ذلك جميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتحلية المياه، وألحقت أضرارًا بالمستشفيات والمدارس والطرق وشبكات الكهرباء والأراضي الزراعية والمؤسسات التجارية أو دمرتها.

وقد نفذت إسرائيل هذا التدمير بشكل منهجي ومتعمد. وقد تضرر أو دُمِّر ما لا يقل عن 190 منشأة تابعة للأونروا، معظمها عبارة عن مدارس، مما حرم أكثر من 000 600 طفل من فرص الحصول على التعليم، كما تم هُدِّم كل جامعات غزة البالغ عددها 19 جامعة، مما حرم أكثر من 000 88 من الشباب من التعليم العالي وعرض للخطر مستقبل جيل بأكمله. وقد ترافقت الهجمات العسكرية على مباني الأونروا وموظفيها مع حملة تحريض خبيثة من قبل إسرائيل تهدف إلى تشويه سمعة هذه الوكالة الإنسانية وتدميرها، وهي الوكالة التي تشكل شريان الحياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين وتعتبر العمود الفقري الذي لا غنى عنه للعمليات الإنسانية الدولية في غزة في خضم هذه الكارثة.

وعلى مدى 10 أشهر، عاثت قوات الاحتلال الإسرائيلي فساداً، جنباً إلى جنب مع عصابات وميليشيات المستوطنين، في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث داهمت بعنف القرى والبلدات ومخيمات اللاجئين والمدن الفلسطينية، بما في ذلك من خلال الغارات الجوية بالطائرات المسيَّرة، وقتلت وجرحت المدنيين، وصادرت الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وهدمت المنازل، وهجّرت المدنيين الفلسطينيين قسراً، وكثفت بشكل محموم من خطط الضم والاستيطان الإسرائيلية.

وعلى مدى 10 أشهر، تسببت إسرائيل في قدر لا يوصف من الإهانة للشعب الفلسطيني، وقامت بترهيب وترويع جميع السكان الذي يعيشون أسرى في ظل احتلالها غير القانوني مستخدمة التطهير العرقي والاستعمار والفصل العنصري والإبادة الجماعية كأدواتها المفضلة للقمع والقهر.

إن حصيلة الضحايا خلال هذه الأشهر العشرة مذهلة، ولا تزال غالبية الضحايا من النساء والأطفال. فقد قُتل أكثر من 000 40 فلسطيني على يد إسرائيل منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، غالبيتهم الساحقة في غزة، كما قُتل المئات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وأصيب ما يقرب من 000 100 فلسطيني في الهجمات الإسرائيلية، وكثير منهم أصيبوا بإعاقات دائمة، بما في ذلك ما لا يقل عن 000 4 طفل مبتور الأطراف، وسيموت الكثير منهم متأثرين بجراحهم دون رعاية طبية مناسبة، بالإضافة إلى أولئك الذين سيموتون بسبب سوء التغذية والجوع والمرض. وهذه القائمة المروعة من الضحايا لا تشمل 000 10 من المفقودين، الذين يُعتقد أن معظمهم قد سُحقوا ودُفنوا تحت الأنقاض أو في مقابر جماعية.

هذه هي حصيلة 10 أشهر من الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وهي إبادة جماعية يتباهى بها السياسيون الإسرائيليون الذين يواصلون التحريض على العنف والكراهية العنصرية ضد الفلسطينيين، ويجاهر بها الجنود الإسرائيليون الذين ينشرون أعمالهم الوحشية ضد المدنيين الفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي ليراها العالم أجمع.

وبعد مرور عشرة أشهر، لا يزال المجتمع الدولي يتقاعس عن مسؤوليته في وقف هذه الفظائع، ولا يزال يتقاعس عن الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي، بما فيه القانوني الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل الالتزامات بمنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ومنع الفصل العنصري وقمعه. إن المجتمع الدولي يتقاعس عن القيام بواجباته الرسمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة ويسمح لإسرائيل بالاستمرار في هجماتها التي تنطوي على الإبادة الجماعية. ومما يؤسف له أن بعض الأطراف متواطئة

بشكل مباشر في هذه الجرائم، بما في ذلك من خلال تزويد إسرائيل بالسلاح، وتمكّنها من ارتكاب المجازر من دون قيود بحق شعبنا ومن تصعيد حملتها لزعزعة الاستقرار وتهديداتها للمنطقة، بما في ذلك من خلال عمليات الإعدام المتكررة خارج نطاق القضاء وانتهاكات سيادة دول المنطقة وسلامة أراضيها، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات وخيمة.

ويستمر كل ذلك على الرغم من المطالبات العالمية بوقف إطلاق النار، وعلى الرغم من أن الجمعية العامة، بعد أن شهدت حجم الفظائع الإسرائيلية غير المسبوق في الأسابيع الأولى من عدوانها على غزة – حيث كانت إسرائيل قد قتلت بالفعل في غضون ثلاثة أسابيع فقط أكثر من 400 6 مدني فلسطيني، من بينهم أكثر من 500 2 طفل، وأصابت 000 17 شخص – كان لديها الوضوح الأخلاقي اللازم في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 للدعوة إلى هدنة إنسانية فورية تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية (قرار الجمعية العامة دإط–21/10)، ثم طالبت في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشكل لا لبس فيه بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية (قرار الجمعية العامة دإط–22/10).

ويستمر ذلك على الرغم من أن مجلس الأمن طالب، في قراره 2712 (2023)، في جملة أمور، جميع الأطراف بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال؛ وطالب الأطراف، في قراره 2720 (2023)، بأن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون عوائق وعلى نطاق واسع مباشرة إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء قطاع غزة؛ وطالب، في قراره 2728 (2024)، بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان، تحترمه جميع الأطراف بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار؛ ورحب، في قراره 2735 (2024)، باقتراح وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه عن طريق الجهود الدبلوماسية، وحث على تنفيذ بنوده بالكامل دون تأخير ودون شروط.

ويستمر ذلك على الرغم من أوامر التدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير 2024 و 28 آذار/مارس 2024 و 24 أيار/مايو 2024، في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، والتي تأمر إسرائيل، في جملة أمور، بعدم ارتكاب أعمال تنتهك أحكام الاتفاقية، ووقف هجومها العسكري، وضمان عدم إعاقة المساعدات الإنسانية بسبب انتشار الجوع والمجاعة وضمان وصول الهيئات المكلفة من قبل الأمم المتحدة للتحقيق في الجرائم المرتكبة في غزة دون عوائق، وعلى الرغم من قرارات المحكمة الصريحة الواردة في الفتوى الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024، بما في ذلك جملة أمور منها وجوب إنهاء هذا الاحتلال غير القانوني بأسرع ما يمكن، وأن جميع الدول ملزمة بالامتناع عن تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على هذا الوضع غير القانوني واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهائه.

إلى متى سيجري التسامح مع مثل هذا التحدي الصارخ الذي تبديه إسرائيل ومع الجرائم السافرة التي ترتكبها؟ إن الفشل في محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكاتها لقرارات الأمم المتحدة، لم يؤدِ إلا إلى زيادة تجرؤها على الإفلات من العقاب، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات كارثية على الشعب الفلسطيني ومنطقتنا وعلى السلام والاستقرار العالميين. يجب وضع حد لهذا الإفلات من العقاب؛ فلا يمكن لإسرائيل أن تستمر في تجاهل المطالبات بوقف إطلاق النار ووقف الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني وإنهاء احتلالها البغيض وغير القانوني دون عواقب.

وفي هذه الذكرى المأساوية لمرور 10 أشهر على حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على شعبنا، فإننا نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك جميع الدول، إلى العمل فوراً على تحمل مسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتها القانونية والسياسية والأخلاقية لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جرائمها وتحقيق العدالة للضحايا الذين لا حصر لهم وللشعب الفلسطيني ككل.

ولن يتسنى حشد الضغط اللازم لإجبار إسرائيل على وقف هوس الإبادة الجماعية والتهديدات الخطيرة التي تشكلها على السلم والأمن الإقليميين والدوليين ووضع حد نهائي لاحتلالها غير القانوني لأرض دولة فلسطين وقمعها للشعب الفلسطيني إلا باتخاذ تدابير ملموسة للمساءلة بما يتماشى مع القانون الدولي.

وبالتالي، فإن القيادة الفلسطينية توجه مرة أخرى هذا النداء العاجل إلى المجتمع الدولي – إلى جميع الدول المحبة للسلام والملتزمة بالقانون – للعمل فورا على حماية ملايين الأرواح البشرية المعرضة للخطر والسعي دون مزيد من التأخير إلى التوصل إلى حل عادل وسلمي لإنهاء هذا الظلم التاريخي الذي حرم الشعب الفلسطيني لفترة طويلة جدا من وطنه وحقوقه غير القابلة للتصرف وكرامته وحريته.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 844 رسالة، التي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 31 تموز/يوليه 2024 (A/ES-10/1005-S/2024/588) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم